

## مزايدات إعلامية وراء تضخيم زيارة وفد خفر السواحل الإماراتي لإيران

اجتماع تقني اقتصر جدول أعماله على قواعد الصيد البحري ومكافحة التهريب



تجاوز الصيادين للحدود البحرية أمر شائع الحدوث في الخليج وكذلك التنسيق بشأنه

إلى طهران حيث نقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "وام" عن سالم محمد الزعابي مدير إدارة التعاون الأمني الدولي بالوزارة قوله "إن الاجتماع يأتي استكمالاً للقاءات الدورية السابقة للجنة المشتركة بين البلدين والتي تم تشكيلها لبحث مسائل تجاوز الصيادين للحدود البحرية للبلدين وحل مسائل الإفراج عن المخالفين لقواعد الصيد ومكافحة عمليات التهريب، ويأتي في سياق حرص الإمارات على شؤون مواطنيها بمن فيهم الصيادون". كما أبدى ارتياحه للنتائج التي أسفر عنها الاجتماع، مؤكداً أهمية هذه الاجتماعات في ظل الاحتياجات العملية المتعلقة بالحدود البحرية.

أدنى من التنسيق الأمني بغض النظر عن العلاقات السياسية في ما بينها. وحاولت طهران تسريب إبياعات سياسية بشأن زيارة الوفد الإماراتي، حيث قال محمود واعظي مدير مكتب الرئيس الإيراني "إن الإمارات تشعر بالقلق بشأن أمن الخليج وتحرص على التعامل مع إيران في هذا الصدد"، فيما قال قائد قوات حرس الحدود الإيراني وابوظبي "تشكل جسراً بين الجانبين". غير أن الجانب الإماراتي التزم في خطابه، بشأن الزيارة، بالمسائل الفنية التي ذهب الوفد الإماراتي لإجلها

وقال قرقاش عبر حسابه الرسمي على تويتر "نقف مع المبادرات التي تحفظ أمن المنطقة وتباعد شبح المجاهدة عنها، ونذكر أن الاستقرار أداته الدبلوماسية واحترام السيادة وعدم التدخل". ويعود الاجتماع التقني الخامس بين خفر السواحل الإماراتي والإيراني إلى أكتوبر 2013 وقد احتضنته طهران آنذاك لمدة يومين. وقال مصدر خليجي مطلع إن حاجات فنية خالصة استعدت عقد الاجتماع السادس، مشيراً إلى أن مثل هذه الاجتماعات تعقد بين مختلف دول العالم وأن من الصعب على الدول المتجاورة وخصوصاً تلك التي تشترك في حدود بحرية أن تستغني عن حد

سابق، معلّقاً على عمليات استهداف السفن "كي تكون جادين (في تحديد الطرف المسؤول على الاعتداءات) يجب أن تكون الأدلة واضحة ودقيقة وعلمية ويقتنع بها المجتمع الدولي"، مضيفاً "نحن في منطقة مضطربة ومهمة للعالم ولا نريد المزيد من الاضطرابات والقلق، ولكن نريد المزيد من الاستقرار والتنمية". وأعاد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش تأكيد الموقف المبدئي لبلاده والقائم على اعتبار "المبادرات الدولية بشأن أمن الملاحة حول مضيق هرمز إشارة صريحة من المجتمع الدولي تجاه محورية أمن الملاحة والطاقة في المنطقة للعالم".

خفر السواحل الإيراني بهدف مناقشة جملة من المسائل التقنية ذات الصلة بتأمين الحدود البحرية المشتركة. وحرصت دولة الإمارات في تعاطيها مع موجة التصعيد الحالية في المنطقة على التزام الوضوح والهدوء في الوقت ذاته، وهو ما تجلّى في موقفها من عمليات استهداف عدد من البواخر في الخليج وبحر عمان داعية إلى عدم التسرع والتزام المهنية في تحديد المسؤوليات وذلك لتجنب أي خطوات غير محسوبة من شأنها أن تفضي إلى نتائج غير متوقعة. وقال وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، في وقت

اجتماع وفد من خفر السواحل الإماراتي بنظرته الإيرانية إجراء روتيني تقني مرتبط بمسائل أمنية لا يمكن للدول المتجاورة والمشاركة في حدود بحرية أن تستغني عن حد أدنى من التنسيق بشأنها مهما كانت طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين تلك الدول. أما إعطاء الاجتماع بعداً سياسياً فلا يتجاوز كونه توظيفاً إعلامياً متوقفاً سلفاً في أجواء التصعيد الحالية وفي ظل المعركة الإعلامية التي تستخدم فيها أدنى التفاصيل مهما كانت هامشية.

أبوظبي - استبعدت دوائر سياسية على اطلاع واسع بالشؤون الخليجية انطواء زيارة وفد من خفر السواحل الإماراتي لإيران على أي تغيير في الموقف الإماراتي من قضية أمن الممرات البحرية وسلامة الملاحة الدولية، مؤكدة أن إخراج الزيارة من سياقها التقني الصرف، هو عمل دعائي محض يدخل في باب الاستعمار الإعلامي للزيارة، ومشيرة إلى أن الموقف الإماراتي من أي قضية يتخذ من جهات أعلى ويعلن عنه بشكل واضح لا يقبل اللبس.

ورات الدوائر ذاتها أنه يكاد يكون من الطبيعي والمتوقع سلفاً في أجواء التصعيد الحالية، أن تلتقط إيران وبعض الجهات الموالية لها عقد الاجتماع الدوري السادس بين خفر السواحل الإماراتي والإيراني وتستغله في الحرب الإعلامية التي تخوضها لتروج لفكرة عدم عزلتها عن محيطها القريب وإسماها بزماء المبادرة في ما يتعلق بأمن الممرات البحرية الاستراتيجية في المنطقة.

أنور قرقاش

الاستقرار أداته  
الدبلوماسية واحترام  
السيادة وعدم التدخل

وكان قد أعلن في وقت سابق عن وصول وفد من سبعة مسؤولين في خفر السواحل الإماراتي إلى طهران لحضور سادس اجتماع مشترك مع نظراء لهم في

الحوثيون  
يصفون خصومهم  
بسلح الإعدام

● صنعاء - أصدرت محكمة تخضع لجماعة الحوثي المسيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء، حكماً بإعدام اثنين من موظفي جهاز الأمن السياسي التابع للجماعة ذاتها.

وكشف حقوقيون ومحامون أن "المحكمة الجزائية" بصنعاء أصدرت حكماً بإعدام شخصين يعملان في سكرتارية الأمن السياسي بتهمة "نقل معلومات للعدو"، في إشارة إلى التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن.

وكثيراً ما نُهت جهات حقوقية محلية ودولية عن أن تهمة "التخابر" التي يستخدمها الحوثيون بكثافة وتفضي إلى حكم الإعدام، هي إحدى وسائل تهديد خصوم لهم أو أفراد داخل المؤسسات التي يديرونها بظهورهم على رفض أو انتقادات للطريقة التي تدار بها تلك المؤسسات، فضلاً عن مجاهرة البعض بمعارضة صريحة لحكم الحوثيين أو بالولاء لجهات على خصومة معهم مثل الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي قتله الجماعة في ديسمبر 2017. وتقول الجهات ذاتها إن الإعدام وسيلة فعالة لدى الحوثيين لإرهاب المعارضين وقمع أي تملل من داخل العاصمة صنعاء. وأوضح أحد المحامين لوكالة الأناضول أن الحكمين الاثنين معتقلان في سجن الجهاز منذ حوالي 3 سنوات، وتتهمهم الجماعة بتسريب معلومات إلى التحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية، وتزويده بإحداثيات ومعلومات عن تحركات الحوثيين العسكرية. وأفاد بأن المحكمة تمت دون محامين عن المتهمين رغم شروع محام في إعداد الدفاع عنهما والإطلاع على ملفهما إلا أنه فوجئ بصور الحكم عليهما.

ضغوطاً كبيرة على العراق وتهدّد حصته المائية خصوصاً بإقامتها سدّ اليسو الضخم على نهر دجلة والذي يثير دخوله مرحلة التعبئة قلقاً بالغا للحكومة العراقية.

أنقرة تستخدم ملف المياه  
في مساومة العراق على  
حرية حركة جيشها داخل  
أراضيها وفتح أسواقها أمام  
منتجاتها

وتقول مصادر عراقية مطلعة إن بغداد تركت في معالجتها ملف المياه مع الجانب التركي على ضمان معدل تدفق ثابت خلال أشهر الصيف. وفي وقت سابق كشفت مصادر لـ "العرب" أن بغداد "تقيم استراتيجيتها في التفاوض مع الأتراك على أساس الماء مقابل الأمن" وأنها أدخلت ضمن المفاوضات مع أنقرة عمليات الملاحقة لعناصر حزب العمال التي كُثفت تركيا من القيام بها داخل الأراضي العراقية، وكذلك معسكر بعشيقة الذي يتموضع فيه الجيش التركي قرب الموصل بالشمال العراقي ورفضت تركيا إخلاءه في أكثر من مرة رغم المحاولات العراقية لإقناعها بذلك. ووفقاً للمصادر فإن العراق مستعد للتفاوض من أجل بقاء عسكري تركي طويل الأمد والتعاون في ملف حزب العمال الكردستاني مقابل ضمان حصص مائية ثابتة تقوم تركيا بضخها سنوياً خلال الصيف في نهر دجلة.

تركيا تسعى لإتمام صفقة مقايضة المياه  
بمكاسب عسكرية واقتصادية في العراق

المياه في بغداد من قبل الوكيل الأقدم لوزارة الموارد المائية العراقية طه درع والسفير التركي لدى العراق فاتح يلدن، فيما قالت وسائل إعلام تركية إن مسألة المياه هي محور محادثات ار أوغلو مع المسؤولين العراقيين.

ورد في بيان مكتب الرئيس العراقي برهم صالح تأكيداً لدى اجتماعه بمبعوث نظيره التركي على أهمية تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا والارتقاء بسبل التعاون المشترك.

ودعا صالح إلى "ضرورة التوصل إلى تفاهات مرضية وطويلة الأمد لحل الإشكاليات العالقة بين العراق وتركيا في ملف المياه وبما يضمن حقوق البلدين"، مشدداً على أن "قضية المياه تشكل أولوية في مسار العلاقة مع الجارة تركيا".

ورغم عبور نهري دجلة والفرات بالأراضي العراقية، فإن المياه بدأت خلال السنوات الماضية تتحول إلى معضلة تتصافر كل صيف مع معضلة الكهرباء لتوقد الاحتجاجات في الشارع العراقي. كما بدأ تأثير شح المياه يظهر في تراجع القطاع الزراعي في العراق لتبرز مع ذلك التراجع قضية الأمن الغذائي القائمة أصلاً في البلاد. ومنذ بدء تركيا ملء خزانات مائية كبرى ضمن مشروع "الجاب" الذي يشتمل على سلسلة سدود وبحيرات، انخفض التدفق في نهر دجلة إلى معدلات غير مسبوقة. وسبق لموضوع المياه أن طرح بقوة أثناء زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي لآنقرة في مايو الماضي. وبدأت تركيا من خلال استغلالها المكثف لمياه نهري دجلة والفرات تقرض

موافقة رسمية معلنة من قبل السلطات العراقية.

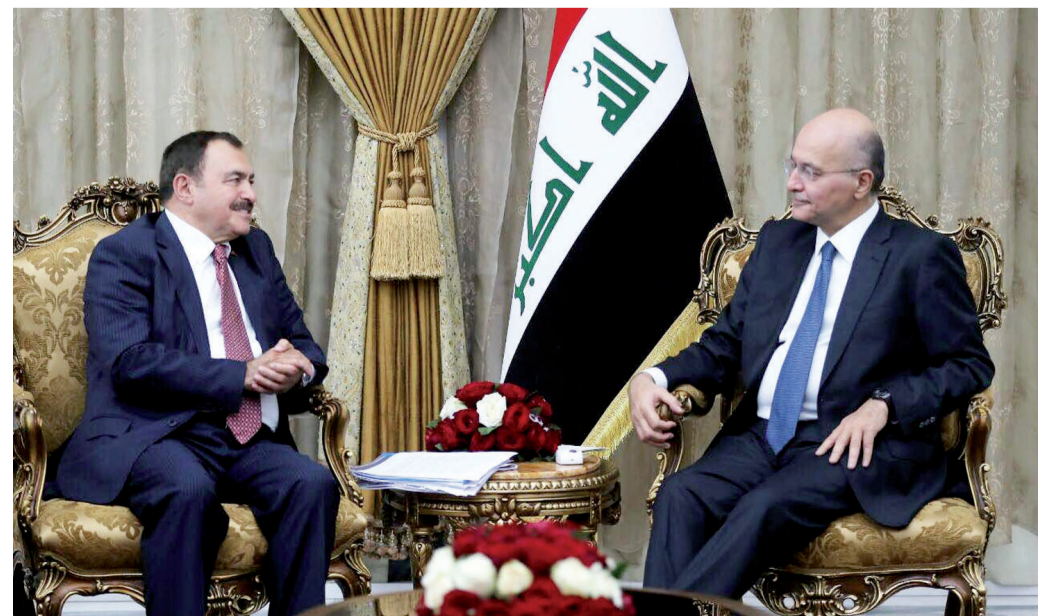
كذلك تسعى آنقرة للحصول على امتيازات اقتصادية من العراق الغني بالنفط الذي تحصل تركيا على جزء منه عبر شرائه بشكل مباشر من سلطات إقليم كردستان العراق بأسعار أدنى من أسعار السوق العالمية.

كما تطمح حكومة اردوغان لجعل العراق متنفساً لاقتصادها المتذبذب ولأزمته المالية من خلال انقراض عقود ضمن عملية إعادة إعمار العراق المقذرة بمشروعات المليارات من الدولارات وفتح السوق العراقية أمام المنتجات التركية. واستقبل مبعوث الرئيس التركي لشؤون

وعلى الجانب الآخر يمثل ملف المياه لتركي التي ينبع من أراضيها نهراً دجلة والفرات المصدران الرئيسيان للماء في العراق، ورقة ثمينة لمساومة بغداد والضغط عليها في ملفات أخرى على رأسها ملف الأمن حيث تسعى آنقرة باستمرار، وخصوصاً في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب اردوغان، للحصول على امتياز ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المصنف إرهابياً من قبل تركيا، بحرية داخل الأراضي العراقية، وصولاً إلى إقامة قواعد عسكرية داخل العراق، وهو ما تقوم به تركيا عملياً وتفرضه كامر واقع ولكن دون

بغداد - مثلت قضية المياه البند الرئيسي على أجندة زيارة مبعوث الرئيس التركي ويسل ار اوغلو، الأرياء، إلى العراق ومحادثاته في بغداد مع كبار المسؤولين في الدولة العراقية.

ويشكل وقوع أهم منابع المياه في العراق خارج أراضيها، تحدياً كبيراً لبغداد وعانقاً أمام طموح حكومة عادل عبدالمهدي، لإدخال البلد في مرحلة جديدة يتم خلالها تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والارتقاء بمستوى الخدمات، وكلها مسائل ذات ارتباط وثيق بحفظ الأمن والاستقرار في البلد الخارج حديثاً من حرب مرهقة ضد تنظيم داعش.



الجانب التركي يمسك بالورقة الأهم